مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

مـدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

«دراسات عن إسرائيل: قراءات ومراجعات»

1

عميد صعابنه

حول مقالة

Lustick, I. S.

What Counts is The Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's "Demographic Problem".

حول مقالة

Lustick, I. S.

What Counts is The Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's "Demographic Problem".

Lustick, I. S. (2013). What Counts is The Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's "Demographic Problem," *Middle East Journal, 67(2)*, pp. 29-35.

عميد صعابنه

تشير مقالة أيان لوستيك إلى ظاهرة جديدة في الجدل الديمغرافيّ في إسرائيل. بخلاف الخطاب السائد حول التوازن السكّانيّ بين العرب واليهود في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة التي تسيطر عليها، والذي تُشكّلُ مقولةُ «الخطر الديمغرافيّ» (أي إمكانيّة تحوُّل اليهود إلى أقلّيّة عدديّة) محورَه الرئيسيَّ، تشير المقالة إلى انتشار خطاب جديد (في أوساط اليمين الإسرائيليّ تحديدًا) ينفي وجود «الخطر الديمغرافيّ». تبيّن المقالة الدوافع من وراء هذا المنحى الجديد وهُويّة المروِّجين له. كذلك تستعرض المقالة، بتمعُّن شديد، المنهجيّات الإحصائيّة التي يرتكز عليها هذا الخطاب وتناقش مدى صحّتها وعلْميّتها.

ظهر الادّعاء الجديد النافي «للخطر الديمغرافيّ»، وَفقًا للوستيك، على خلفيّة الانسحاب الإسرائيليّ من قطاع غزّة (الذي كشف مدى قلق الإسرائيليّين من «الخطر الديمغرافيّ») وما تلاه من محاولات التأكيد على يهوديّة دولة إسرائيل بواسطة سياسات وتشريعات مختلفة. تدرك مجموعة من الناشطين اليمينيّين (في ما يلي: «المجموعة») أنّ تمترُس غالبيّة الجمهور والسياسيّين الإسرائيليّين حول «حلّ الدولتين» (وتأييدهم للانسحاب من غزّة كذلك) نابع من «الهَوَس الديمغرافيّ»، أي الخوف من التحوّل إلى أقلّيّة إنْ قامت إسرائيل بضمّ المناطق الفلسطينيّة التي تسيطر عليها. لذا، باشرت هذه المجموعة إلى القيام بحملة دعائيّة ترمي إلى تبديد هذه المخاوف مدّعيةً اختفاء ما يزيد عن المليون نسمة من الفلسطينيّين سكّان الضفّة الغربيّة مقارنة بما تسجّله الجهات الرسميّة الفلسطينيّة. يرمي هذا الادّعاء، أساسًا، إلى طمأنة الجمهور الإسرائيليّ

أنّ ضمّ أراضي الضفّة الغربيّة وسكّانها إلى دولة إسرائيل لن يقوّض التفوّق اليهوديّ السكّانيّ، وبذلك يسهل إقناعهم بقبول هذا الضمّ.

يتطلّب إثبات الادّعاء أنّ عدد الفلسطينيّين أقلّ بكثير من تقديرات المصادر الفلسطينيّة الرسميّة تحدّيَ أساليب تعداد السكّان التي يتّبعها الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. هذا بالضبط ما تقوم به المجموعة انطلاقًا من دراسة سكّانيّة تلبّي -كما تدّعي- جميع المعايير العلميّة. على الرغم من المعارضة الشديدة التي تلقاها هذه الدراسة من قبل خبراء الديمغرافيا الإسرائيليّين من الفئات المركزيّة، ناهيك عن معارضة الخبراء الفلسطينيّين، نجحت في إقناع قطاع واسع من اليمين الإسرائيليّ بصحّة موقفها والأرقام التي تتبنّاها. كذلك تلقى ادّعاءاتها رواجًا في الكثير من مواقع الإنترنت، والمدوّنات، والمؤتمرات، والصحافة عامّة في أوساط اليمين، وأصبحت تشكّل الركيزة العلميّة الأساسيّة للموقف السياسيّ المُطالِب بإبقاء السيطرة على كلّ أراضي الضفّة الغربيّة وضمّها إلى دولة إسرائيل.

لا تقتصر المقالة على كشف النوايا السياسيّة التي تدفع إلى ادّعاء اختفاء أكثر من مليون فلسطينيّ من مناطق الضفّة الغربيّة من الأرقام، بل تتعرّض، أساسًا، إلى المنهجيّة وطرق الإحصاء التي يرتكز عليها هذا الادّعاء. يركّز لوستيك نقده على دراسة عنوانها «فجوة المليون: السكّان العرب في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة» والمنشورة في مركز بيجين-السادات للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان، ضمن سلسلة «دراسات أمن الشرق الأوسط» باللغتين العبريّة والإنجليزيّة. هذه الدراسة هي بمثابة النشرة الرئيسيّة التي تستعرض الادّعاءات المركزيّة «للمجموعة»، وتفصّل المنهجيّة والحسابات السكّانيّة التي تُفْضي إلى استنتاج وجود فجوة تزيد عن مليون نسمة بين التقديرات الفلسطينيّة وتقديرات الدراسة.

تدّعي دراسة «فجوة المليون» أنّ عدد الفلسطينيّين في عام 2004 كان أقلّ بـِ 1.34 مليون نسمة -وهو ما لا يتطابق مع عنوان الدراسة- مقارنة بما تسجّله الإحصاءات الرسميّة الفلسطينيّة (المعتمَدة كذلك لدى الجهات الرسميّة الإسرائيليّة وخبراء الديمغرافيا الإسرائيليّين من التيّارات المركزية). تدّعي الدراسة أنّ اكتشاف هذه الفجوة يعتمد على منطق سليم واستخدام معادلة معروفة وواضحة: يقدَّر عدد السكّان في عام 2004 استنادًا إلى تقديرات التعداد العامّ للسكّان عام 1997، تضاف إليه الولادات والهجرة القادمة إلى المناطق الفلسطينيّة في الفترة الواقعة بين العامين 1997 وَ 2004، وتُطرح منه الوفيات والهجرة إلى خارج المناطق الفلسطينيّة والتي حصلت في الفترة الزمنيّة نفسها. تتناول الدراسة كلّ واحد من مركّبات المعادلة، وتطعن في تقدير المصادر الفلسطينيّة له. على سبيل المثال، تقول الدراسة إنّ التعداد العامّ للسكّان سنة 1997 شمل مجموعات سكّانيّة لا يجب شملها: 210 آلاف فلسطينيّ في القدس الشرقيّة، وَ 350 ألفاً كانوا خارج المناطق الفلسطينيّة في وقت إجراء التعداد. في المجمل، تقول الدراسة إنّ الفلسطينيّين مخطئون في العدّ، ولذا تقوم هي «بتصحيح» تقديراتهم لكلّ واحد من المركّبات (الولادات؛ الوفيات؛ الهجرة؛ عدد السكّان عام 1997)، ممّا يؤدّي إلى تقليل حجم عدد سكّان الضفّة الغربيّة العرب بما يعادل 1.34 مليون

نسمة.

يتطرّق لوستيك بدوره إلى كلّ ادعاءات الدراسة ويفنّدها، وبذلك يرفض جملة وتفصيلاً «فقدان» 1.34 مليون فلسطينيّ من سكّان الضفّة الغربيّة. ويظهر لوستيك افتقار الدراسة إلى المعايير العلْميّة؛ فهنالك انتقائيّة واضحة في استخدام المصادر والمنهجيّات بحسبما يتلاءم مع ادّعائها المركزيّ: تقليل عدد السكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. فعلى سبيل المثال، ترفض الدراسة بعض التقديرات الفلسطينيّة، بحجّة أنّها ترتكز على منهجيّة غير ملائمة، لكنّها لا تتردّد في تبنّي تقديرات أخرى تعتمد على المنهجيّة نفسها. تستخدم الدراسة تقديرات إسرائيليّة حول عدد السكّان في الضفّة الغربيّة سبق أن شكّكت السلطات الإسرائيليّة في دقّتها. كذلك تخطئ الدراسة في اقتباس بعض الأرقام، إذ تقوم بتدويرها إلى الأعلى أو إلى الأسفل بما يخدم الاستنتاج الرئيسيّ. فضلاً عن هذا، تدّعي الدراسة قيام جهاز الإحصاء الفلسطينيّ بمغالطات تؤدّي إلى تضخيم عدد السكّان الفلسطينيّين، ثمّ تقوم «بتصحيحها» دون أن تقدّم أيّ دليل على ذلك. علاوة على هذا، لا تقدّم الدراسة أيّ معلومة واضحة عن معدّل الوفيات خلال فترة الدراسة. عمومًا، تقيَّم الدراسة على أنّها نوع من المحاولة لخلق انطباعات كاذبة حول واقع السكّان في الضفّة الغربيّة بواسطة تلاعب بالأرقام واستخدام مصطلحات ديمغرافيّة بطريقة تختلف عن المفهوم المتعارَف عليه.

إجمالاً، بالرجوع إلى نشرات ودراسات اخرى قامت بها «المجموعة»، يميّز لوستيك بين اتّجاهين: الأوّل سخاء في تقديرات عدد السكّان اليهود الحاليّ والمستقبليّ (مثلاً، تقديرات مستقبليّة سخيّة لهجرة اليهود المستقبليّة إلى إسرائيل ومعدّلات الخصوبة)؛ وبالمقابل، الثاني، صرامة شديدة في تقديرات عدد السكّان العرب. لا يرفض لوستيك ادّعاءات الدراسة لأنّها لا تتطابق مع تقديرات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ أو لأنّها تخدم أهدافًا سياسيّة معيّنة لا يتّفق معها، بل يرفضها بسبب الخلل الواضح في منهجها: انتقائيّة نمطيّة في استخدام المصادر وفي تطبيق منهجيّات وطرق إحصائيّة من أجل الوصول إلى نتيجة مقرّرة مسبقًا –التقليل من عدد الفلسطينيّين سكّان الضفّة الغربيّة.

مثلما تشير مقالة لوستيك إلى ظهور خطاب جديد في الجدل الديمغرافيّ، تشير كذلك إلى ظهور وسيلة جديدة في هذا الجدل: تلاعب إحصائيّ وابتكار أرقام لا علاقة لها بالواقع. تستهدف المجموعة تصوّرات الجمهور حول التوازن السكّانيّ (فهي تعجز عن إحلال تغييرات في التوازن القائم) وترى فيها ساحة أخرى للصراع والتأثير. تشخّص المجموعة أنّ «الخطر» لا يكمن في كون العرب أغلبيّة فحسب، وإنّما يكمن في وعي الإسرائيليّين (والفلسطينيّين كذلك) أنّ الفلسطينيّين قد يشكّلون أغلبيّة سكّانيّة إن قامت إسرائيل بضمّ مناطق الضفّة الغربيّة. هذا الوعي، سواء أكان حقيقيًّا أو كاذبًا، هو الذي يدفع جمهورًا عريضًا من الإسرائيليّين إلى تأييد الانفصال عن الفلسطينيّين كحلّ لمشكلتهم الديمغرافيّة. إضافةً إلى ذلك، يمنح هذا الوعي الفلسطينيّين ثقة في نضالهم الطويل ضدّ الاحتلال؛ فهم يدركون تفوُّقهم العدديّ على اليهود، وفي الوقت نفسه يدركون خوف اليهود من هذا التفوّق. إذًا، الصراع لم يعد يقتصر على التأثير الفعليّ

على التوازن السكّانيّ الحاليّ والمستقبليّ، بل يمتدّ إلى التأثير على وعي الجمهور لحقيقة التوازن السكّانيّ استنادًا إلى أرقام وإحصائيّات لا تَنتج بفضل نشاط علميّ أو بحثيّ، بل تنتج -أساسًا- للترويج لدعاية سياسيّة.

لا تكمن أهمّيّة مقالة لوستيك في الإشارة إلى منحى جديد في الجدل الديمغرافيّ فحسب، بل في كشفها عن دوافع ومغالطات هذا المنحى تشير أيضًا إلى مكانة الإحصاءات الفلسطينيّة في هذا الكشف. إنّ ادّعاءات «دراسة المليون» والادّعاءات المضادّة التي يقدّمها لوستك ومواقف اختصاصيّي الديمغرافيا من التيّارات المركزيّة الإسرائيليّة تشير كلّها إلى أهمّيّة التعداد العامّ للسكّان الفلسطينيّين والإحصاءات الفلسطينيّة عامّة، حيث تشكّل هذه الإحصاءات حجر الأساس لأيّ تقدير سكّانيّ جِدّيّ للمناطق الفلسطينيّة المحتلّة. سواء هاجمت هذه التقديراتِ مجموعاتٌ في اليمين الإسرائيليّ، أمْ قَبِلَها اختصاصيّو الديمغرافيا من التيّارات المركزيّة، تبقى هذه التقديرات في مركز الجدل ولا يمكن استثناؤها. على الرغم من بقاء الأراضي الفلسطينيّة وسكّانها تحت الاحتلال، فإنّ تقديرات السكّان -على أهمّيّتها- أصبحت الآن في أيدي الفلسطينيّين، وبذلك نجحت في استبدال قسط وافر من الموروث المعلوماتيّ الذي خلّفه الاحتلال.

أخيرًا، نشير إلى أنّ هذا المنحى الجديد في الجدل الديمغرافيّ يخفي في طيّاته أفكارًا ومضامين قديمة كذلك. مع أنّ مضمون ادّعاء «دراسة المليون» والخطاب العامّ للمجموعة (أي التأكيد على التفوّق السكّانيّ اليهوديّ) أتى ليناقض الفكرة السائدة في الجدل الديمغرافيّ في إسرائيل (أي التحذير المستمرّ من احتمال التفوّق السكّانيّ العربيّ)، هنالك تشابه بين الطريقة التي يصنع بها هذا الادّعاء وسياسات وممارسات فعليّة من الماضي انبثقت من هذه الفكرة السائدة. واجه المشروع الصيهونيّ، عام 1948، قضيّة التوازن السكّانيّ بواسطة طرد وترحيل السكّان الفلسطينيّين من الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها. الآن، تواجه فئات من اليمين الإسرائيليّ المعضلة نفسها: الرغبة في السيطرة على أراضٍ تسكنها أغلبيّة فلسطينيّة. في الوقت نفسه، تدرك هذه الفئات عجزها، عن ترحيل أعداد كبيرة من الفلسطينيّين من سكّان الضفّة الغربيّة -على غرار الترحيل الذي كان عام 1948-، لذا تلجأ إلى محاولة ترحيلهم من وعي الجمهور وإخفائهم من الجدل الديمغرافيّ، وبالتالي طرحهم من النقاش والمقترحات السياسيّة بخصوص الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. بكلمات أخرى، عندما يتعذّر الترحيل الفعليّ لأعداد كبيرة من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، يرحلون من وعي الجمهور، ومن الجدل الديمغرافيّ. في عام 1948، جاء الطرد الفعليّ للفلسطينيّين بعدما جرى الاستيلاء على أراضيهم، الآن يحاول ناشطون من اليمين، بواسطة «دراسة المليون» وغيرها من أساليب الدعاية، إخفاءَ أكثر من ثلث السكّان الفلسطينيّين كي تتمكّن من السيطرة على أرضهم (وربّما طردهم فعليًّا في ما بعد).